المحاضرة الخامسة. بعنوان:
"الدراسات اللسانية العربية الحديثة: مناهجها واتجاهاتها العلمية"

توطئة: في إطار هذه التحولاّت العلمية الإبستمولوجية الكبرى والمتسارعة التي دأبت عليها اللسانيات في الفترة الحديثة عرف العالم العربي بدوره بروز نشاط علمي تشكّل عبر أعمال وتجارب كثيرة متفاوتة العمق والقيمة والطرح، بدأت كأعمال فردية وانتهت بقيام شبه مناهج ومدارس تمثلته قامات لا تقلّ تمكّنًا عن الرواد الغربيين ولهم أعمال وأتباع شهد على رجوع بعضهم إلى الأصول التراثية ليعودوا منها محاولين تأسيس صرح علمي يتمّ به تجديد وتحيين أعمال العلماء العظام من أمثال: **الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جنّي والجرجاني** .. وغيرهم من علماء ومهندسي النظريات اللغوية العربية القديمة، دون الالتفات إلى التطوّرات العصرية غير العربية في مجالات علوم اللغة وفروعها، بل وعدم الاعتداد بها إطلاقا إلاّ من باب الإشارات المتفرقة الهامشية، على نحو ما نجده عند علي عبد الواحد وافي (تـــ1991م) ومحمد محمد حسن والباحثين الذين كان تكوينهم تكوينًا فقهيًا تراثيًا وحتى تقليديًا أحيانًا، وفي الطرف المقابل عرف المجتمع الأكاديمي العربي صنفًا من الباحثين الممتازين الذين نهلوا مباشرة من الفكر اللساني الغربي دون أن يجدوا في التراث غاية أو مرجعًا كما يرى المفكر اللساني المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" وبعض مريديه، ويتوسطهم فريق كامل من المعتدلين بعضهم اشتهر في مجال تحقيق التراث واستثمار المناهج والإجراءات العلمية المعتمدة في اللسانيات قصد إظهار قيمته وتبيان مزاياه وإعادته إلى المجال الحيوي في الفكر العربي، على نحو ما نجده عند تمام حسان والحاج صالح وإبراهيم أنيس وغيرهم....

أوّلا. الدرس اللساني العربي الحديث. النشأة والتطوّر: لقد انطلقت اللسانيات العربية من نقطة التقاء العالم العربي والغربي، ممثلا في جهود ومؤلفات الأجيال الموفدة إلى الغرب والذين تعلموا وتكوّنوا في كبريات الجامعات الأوربية لاسيما الفرنسية والإنجليزية ولاحقا في مختلف الجامعات الأمريكية التي عرفت تطوّرا مذهلا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنّه كان لحركتي **الترجمة والاستشراق**[1] أهمية

---

[1]- يذكر حلمي خليل شهادة تاريخية عن المستشرق الألماني (**برجشتراسر**) الذي كان يلقي محاضرات في الجامعة المصرية عام ***1929*** والتي نشرها فيما بعد في كتابه المشهور الذي طبّق فيه أسس ومبادئ المنهج التاريخي المقارن بعنوان: "**التطور النحوي للغة العربية**"؛ إذ يقول في مقدمته: "**إنّ الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية أي من جهة نشأته وتلونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجمل فيه والمتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان..**" للتفصيل ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي. ص***140***

موازية في بعث الفكر العربي وإعادة وضعه في المسار الحضاري الإنساني بشكل عام مع تطعيمه بعلوم وفنون جديدة وفلسفات حديثة وتلقيحه بالمناهج والنظريات المستحدثة قصد تحفيزه ودفعه نحو الإبداع والابتكار ومحاولة خلق الذات والتحرر من التخلف والانعزال.

وبغض النظر عن محاولة مدّ الجسور المعرفية واللسانية بين العالمين لنقل هذه التجارب العلمية التي أثبتت فعاليتها في مجالات تطبيقها، وقيام بعض الجامعات العربية وبشكل خاص المصرية منها بدور تأطير أسس الحوار والمثاقفة ومنذ الوهلة الأولى بدأ هذا النقل والحوار يأخذ توجهات أوضح ممّا تقدّمه المؤلفات التاريخية منذ "**إبراهيم أنيس**" على أقل تقدير إلى الآن، هذه التجليات والتشكّلات التي بدأت في المؤسسات الأكاديمية أثناء التدريس وتكوين الأجيال ثم في المؤلفات والمنشورات.

أ- اللسانيون الرواد الذي أسّسوا للسانيات العربية: وفي الأخير لتنتقل إلى الفكر اللساني العربي بشكل عام يقول محمد حلمي خليل "**.. وبعد عودتهم من بعثتهم تصدوا للتدريس والبحث العلمي في الجامعات المصرية، ففي دار العلوم كان عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وكمال بشر، وفي الإسكندرية محمود السعران، واختلفت اتجاهاتهم في تقديم علم اللغة للباحث العربي اختلافا واضحا..**" [1] وليس ببعيد هذا السياق يصف تمام حسان التوجه المعرفي للسانيات العربية الحديثة في ذلك الوقت، فيقول: ".. **وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تثاءب وتماطى ونفض عن نفسه غبار الموت فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التّراث العربي الخصب ورأى أنّه لو بعث هذا التّراث أو وأحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التأريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل.. ثم رأى أنّه لو سلك الطريق الأوّل فحسب لا تقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لتقطعت به الحياة عن التاريخ ففضل أن يأخذ بنصيب من التّراث العربي الذي يوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة بمنحه العزة..**"[2] وبهذا يرى تمام حسان أنّه يوجد تصنيفات للسانيات العربية، وهما: **التوجه التراثي، والتوجه الحداثي**، غير أنّه يقر بأفضلية الجمع بين الاثنين، تمهيدًا مشروعه الوصفي التقريري الذي سيشق طريقا وعرًا في تصفية التراث وغربلته.

ثم إنّ الحديث عن اتجاهات الكتابة اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة هو حديث عن المرحلة الأخيرة التي انتهت إليها الجهود واجتمعت على أرخنة هذا النوع الجديد من التفكير اللغوي العلمي، ويفترض على كلّ باحث فذّ

---

[1]- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي**. ص***167***

[2]- تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**. دط، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ***1990***م، مقدمة الكتاب.

يروم القيام بهذا النشاط أن يكون صاحب رؤية منهجية صارمة ناتجة عن الاطلاع العميق والدقيق لكلّ الأعمال المقترحة في هذا السياق؛ وأن يكون على دراية تامة وكافية بكيفيات تشكّلها والتدرج المستمر لمسيرتها الفلسفية والمنهجية والفكرية بشكل عام.

كما أنّه لا تقلّ أهمية عنه استنطاقُ النصوص وحصر الأشباه والنظائر، وتصنيف كلّ الآراء إلى الخانة التي تناسبها من حيث صياغةُ الأهداف التي يراد تحصيلها، وعلى عكس المؤرخين الذين يستنفذون طاقاتهم في استقراء الأحداث والبحث عن البدايات والمنطلقات فإن البحث اللساني كمنظومة فكرية متسلسلة أشدّ ما تكون بحاجة إلى البحث عن النهايات التي مهّدت لبدايات جديدة، والتي ننطلق منها اليوم في معالجة طرائقها ومناهجها على النحو الذي نفهمه الآن، لتأسيس -في الأخير- لشرعية الحكم العلمي والنقد المنهجي على توجهاتنا المشكلة للمحاور الكبرى التي أقامت هيكل الفكر اللساني العربي الحديث والمعاصر. كما أنّ ربط هذه الاتجاهات منذ البداية بعلماء معينين وباحثين محدّدين ليس من أجل البحث عن الأبطال الثقافيين أو أن نجعل منهم شخصيات أسطورية –وهو من زمرة البحث عن البدايات- بغرض تعويض "..**ما لنخلفنا الراهن ونعلّق عليهم ذلك المآسي ونربح ضمائرنا التي هي –كما نظن- بريئة من التخلف؛ لأننا نتاج لقرون من التخلف**.."[1] وبالتالي فإنّه لا يمكن الحديث اليوم وبشكل عادل عن الإبداعات والمنجزات دون أن نتعرض ولو بشكل أوّلي للحظة التاريخية التي أعلنت فيها رسميا بداية هذا النمط الجديد ونهاية البحث في القديم عن حلول لمشكلاتنا اللغوية اليوم.

ب- ميلاد اللسانيات العربية: إذا لحظة ميلاد الكتابة اللسانية العربية الحديثة كانت ما بين (***1941-1946***م)، وهي السنوات التي يرجح فيها طبع كتاب "**الأصوات اللغوية**" لإبراهيم أنيس، هذا الأخير الذي كان على دراية بنوع العمل الذي سيقدّمه وبعظيم المسؤولية المنتظرة من ذلك، وبالرغم من جدة وبدعة ذلك في الثقافة العربية، إلاّ أنّه لم يجد حرجا أو ضيقًا من التصريح بذلك، يقول: "..**فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعلماء اللغة فيها التجارب الصوتية التي يخيل للناظر إليها، أنّها نوع من السحر، برأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية... وكتابي هذا وإن كان الأوّل من نوعه في اللغة العربية... وإنّما أعدّه مجهودًا متواضعا أبغي به نشر طرف من هذه الثقافة اللغوية بين من يعنون بالبحث اللغوي في مصر**.."[2] وعلى هذه الحالة التي صاحبت

---

[1])- جمعان بن عبد الكريم، **التطوّر الإبستمولوجي للخطاب اللساني**. ص ***49*** بتصرف

[2])- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**. ص***4*** بتصرف

الكتاب فإنّه قد وجهه بحذر شديد إلى طلاب الجامعات والمعاهد العليا في الدراسات اللغوية،[1] لما كان يواجه الأقلامَ الحداثية في كلّ المجالات واللغة تحديدًا من صعوبة تقديمها كمادة علمية وإقناع الأوساط الثقافية بأنها ستعود على الفائدة الجليلة للغة العربية، ".. **والحقيقة أنّ لهذا الشعور ما يسوغه في وضعية الدراسات اللغوية في تلك المرحلة؛ إذ اتسمت بالجمود لولا محاولات متفرقة كان هدفها إحياء النحو، وإعادة صياغة قواعده، فقد ساد الاعتقاد ولعله سائد لدى الكثيرين اليوم –أيضا- بأنّ علوم العربية بلغت النضج والاكتمال**..."[2] فالاصطدام مع الروافض لكلّ ما هو غربي والذين يشكّلون مجمل السلطة الثقافية العربية، هي أوّل ما سيحسب لها "**إبراهيم أنيس**" لأنها رهان خاسر لا يتحمّل المغامرة بها، وقد خرج محمود السعران بهذا الاستنتاج مبكرًا عند نشره لكتابه المتميز (**اللغة والمجتمع؛ رأي ومنهج**) الذي أرغمه على التوجه نحو القارئ العربي بعدما تجنّب طبقة التوجه الأكاديمي حينها وفي مصر الأزهرية بالتحديد، فهذا الانتقال هامٌ جدًّا في هذه المرحلة التي عرفت أزمة ثقافية عميقة والتي سيكون لها تبعات في توطين هذا العلم، وقد علّق **الملخ** على ذلك بقوله "..**إنّ توجه اللسانيات العربية إلى القارئ العربي والمثقف العربي بدل التوجه أوّلا إلى الباحث العربي فمحمود السعران عندما ألّف كتابه (علم اللغة) أضاف إلى عنوانه مقولة (مقدمة إلى القارئ العربي) وهذه المقولة خطيرة جدًا لأنها تدلّ على تجاوز الباحث إلى المثقف، وهذا التجاوز قد يكون بأسا من إقناع الباحث آنذاك بالمقولات اللسانية أو التفافا عليه بالذهاب إلى المثقف والقارئ**.."[3]، ولهذا الالتفاف والتجاوز له مبررات موضوعية يتمثل في كون المختص أو الباحث العربي قد تعاطى مسلمات وأُشرب مقولات لا علاقة لها بهذا العلم المحوج إليه.

ولتبديد هذه الأوهام يجب البدء بالقارئ ".. **ومن أهمها ما رسخ في عقولنا من عدم التمييز بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية للغة... ونحن نعتز بعربيتنا اعتزازًا يخيّل إلينا أنّها لم تتغيّر منذ نزول القرآن الكريم، أو أنّها لم تتغير إلاّ في أقلّ القليل، فنحن في دراسة مسألة ما قد نستشهد بشاهد جاهلي إلى جوار شاهد من صدر الإسلام إلى جوار شاهد عباسي وهكذا**.."[4] لذلك كان على **إبراهيم أنيس** أن يغطي كتابه هذا بكتاب آخر يحمل فيه على نفسه همّ العودة إلى التّراث، وكأنّنا به يعلن عدم انسلاخه عن التراث او شعوره بالانفصال عنه بكتابه السابق، والتنقيب في أقوال وآراء العلماء القدامى بعنوان "**في اللهجات**

---

1)- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**. ، ص *5*

2)- فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث**، ص*16*

3)- حميس محمد حسن الملخ، **اللسانيات في الثقافة العربية**. ص*3*، الموقع الالكتروني السابق، بتاريخ: *17* مارس *2013*م على الساعة *15.45*

4)- محمود السعران، **علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي**. ط*2*، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، *1997*م، ص*39*

العربية" ثم "**موسيقى الشعر**" ويليه "**من أسرار اللغة**" فـ"**دلالة الألفاظ**" ليعود -مرة أخرى وبقوة وتمكّن فريد- إلى اللسانيات الغربية فيترجم كتاب "**اللغة**" لفندريس سنة ***1950***م.

إذا يبدأ تاريخ الكتابة اللسانية العربية من تاريخ نشر كتاب "**الأصوات اللغوية**" والذي يشهد له السعران بأنّه "..**أوّل كتاب ألّف بالعربية بعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث**.."[1] ولكن ربط هذا الكتاب بتاريخ محدّد يصاحبه شيء من الغموض والضبابية.

فإذا كان السعران -وقد تبعه في ذلك حلمي خليل- الذي يرى بأن الأصوات اللغوية* هو البداية الفعلية للتأليف اللساني العربي، فإنّ عبد السلام المسدي يرى بأن ذلك إنّما كان مع كتاب "**في اللهجات العربية**" غير أن فاطمة بكوش قد حسمت هذا النزاع لأسبقية "**الأصوات**" على "**اللهجات**" وحجتها في ذلك "..**أنّه -أنيس- بشير في كتابه "في اللهجات" إلى كتابه "الأصوات اللغوية" في مواضع مختلفة منها: *15، 35، 44، 52، 69، 71، 84، 94، 97، 105 108 121، 124 125، 131، 134، 138، 169، 174، 177*...**"[2] وهذا دليل على سبق كتاب "**الأصوات اللغوية**" وتصدره قائمة المؤلفات في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، والذي يبدأ تاريخها منه.

كما يمكن قبول مقترح الملخ* الذي لاحظ إمكانية تصنيف هذه الأعمال إلى ثلاثة أصناف كبرى دون قطع أواصر اللقاء من حين إلى آخر بينها، لأنّه مهما كان التباعد عظيما بينهم إلاّ أنّهم جميعا تجمعهم اللغة العربية كموضوع للدراسة والبحث، ففي تصنيف مسالك الباحثين العرب المتأثرين بمناهج النظر اللغوي الحديث تبرز اتجاهات الآتية:[3]

---

1)- محمود السعران، **علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي**. ص***38*** ملحق الهامش رقم (***1***)

*)- غير أن حلمي خليل يرى بأن التمهيد لهذا العلم بدأ أول ما بدأ كان مع علي عبد الواحد وافي، يقول"..**ولكن التمهيد لهذا المنهج الجديد جاء من عالم في الاجتماع هو الدكتور علي عبد الواحد وافي، الذي نشر عام 1941م كتابين أحدهما بعنوان "علم اللغة" والآخر "فقه اللغة" ثم أعيد طبع الكتابين عدة مرات بعد ذلك**.." ينظر: حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي**. ص***142***، غير أنّ ما منع عبد الواحد وافي من تصدره على رأس هذا العلم هو افتقار مؤلفاته للمنهجية والوضوح في بسط فروع ومجالات علم اللغة حسب حلمي خليل.

2)- فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث**، ص***19/20***، والأرقام تشير إلى الصفحات.

*)- وفي هذا مخالفة لتصنيف حلمي خليل الذي حصرها في منهجين "**التأصيلي والوصفي التقريري**" نظرًا لعدم انتهاء مؤلفات الباحثين في المغرب العربي إليه عكس الملخ الذي اطلع عليها بشكل جيد.

3)- خميس محمد حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص***224***، بتصرف

ب/أ- الاتجاه الأوّل: المستعينون بمناهج النظر اللغوية الحديثة في دراسة النحو العربي بالكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين النحاة العرب القدامى، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج والتفكير والتطبيق سعيا وراء تأصيل هذا التّراث وفق نظريات علم اللغة الحديث، وهذا الاتجاه يسمى "**الاتجاه التأصيلي**" الذي كان من أعرق المناهج وأسبقها في الظهور، والأكثر خبرة في معالجة القضايا التراثية، كما أنّه قد عرف مجموعة من التطورات والتحسينات في المراحل المتأخرة منه، وله أتباع كثر في المشرق والمغرب.

ب/ب- الاتجاه الثاني: المنطلقون من المنهج البنوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية تستبعد منه نظرية العامل والتقدير وهذا الاتجاه يسمى "**الاتجاه الوصفي التقريري**".

ب/ج- الاتجاه الثالث: المنطلقون من المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو دراسة تفسيرية نحوية ومعجمية وصرفية وصوتية للكلمة أو الجملة، وهذا الاتجاه يمكن تسميته "**الاتجاه التفسيري**" غير أنّه لا يجوز الوقوف عند هذا التصنيف بنوع من الصرامة القاسية؛ التي يمكن معها اعتبار هذه المناهج مستقلة تمامًا ولا تشترك في أي وجه بل جميعا تحاول إحياء النحو العربي ومن خلاله إحياء جميع العلوم اللغوية المرتبطة به، كما سنرى مع زعماء كلّ اتجاه على حدة، وفق التدرج الآتي:

أوّلا؛ الاتجاه الوصفي التقريري في الدرس اللساني العربي الحديث: يعدّ هذا المنهج العتيد من أوائل المناهج التي ظهرت في مجال الدرس اللساني العربي، والتي انطلقت بالتحديد في البداية من مصر مع إبراهيم أنيس كما رأينا، وقد تجنّد لها ومثّلها أكثر الباحثين العرب شهرة في الفترة المعاصرة، ففضلا على أنّهم مثّلوا مرجعية علمية عميقة لجيل بأكمله في مختلف العلوم اللسانية التي قاربت اللغة العربية درسًا واستعمالا، فإنّهم قد أسهموا بنحو مباشر في تأسيس مجمل الدرس اللغوي في تلك الفترة، ".. **وبتزعم هذه الحركة اللغوية الجديدة تمّام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو" وإبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" وعبد المجيد عابدين في كتابه "المدخل إلى دراسة النحو العربي" وإبراهيم مصطفى في "إحياء النحو...** "[1] وقد سادت هذه الأسماء على الساحة اللغوية واعتمدت هذه العناوين من المؤلفات في غالب المناهج الأكاديمية، وقد كان **محمد حلمي خليل** قد صنف هذه الأعمال ضمن ما أسماه بـــ" **الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي**"[2] غير أنّه اكتفى بالباحثين "**تمام**

---

[1]- أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**. ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، **1981**م، ص**115**.

[2]- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي؛ دراسة في الفكر اللغوي الحديث**. ص**167**.

حسان وعبد الرحمن أيوب" لينتخب من خلالهما كتابيهما السابقين، وبالاطلاع على فكر الرجلين يظهر من الوهلة الأولى أنّهما مختلفان في بعض الآراء وفي الطرح؛ حيث مثل **أيوب** هذا المنهج في بداياته، وقد كان هذا التمثيل متعثرا في مواقف كثيرة، مثلا "..**أنّه من الغريب أن يرى أنّ الوصفية تقتضي دراسة التراكيب اللغوية دون أن تفصّل أو تحلّل أجزاءه بعضها عن بعض، ومن الأغرب أن يستشهد على ذلك بعمل هاريس**.."[1] فأيوب قد خاض في مسائل كثيرة واتضح مع القراءة والنقد أنّها تحتاج إلى إعادة نظر وتصحيح لكثير من المسائل التي عكف على تحليلها وتبسيط مقولاتها، وتأجيل الأحكام إلى غاية وضوح عمق الأطروحات، وهو الأمر الذي لم يتم مع أيوب حيث تسرّع في الحكم على قضايا عديدة دون تأصيلها.

أمّا تمام حسان فقد كان أكثر رزانة وهدوءًا، وقد مثّل هذا المنهج في أوضح صوره وأقوى مراحله، و لم يختلف مع أقرنائه في "..**اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويًا وصرفيًا وصوتيًا؛ لذلك فهم ينفرون من التحليل القائم على التأويل والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين؛ لأنّ العلّة المقبولة عندهم تلخصها مقولة هكذا تكلّم العرب**.."[2] وهم بذلك يحاولون قراءة التراث نقديًا بإظهار عيوبه واقتراح البدائل العلمية وفق ما أسفرت عنه أحدث المناهج اللغوية.

لقد اختلف في مسألة أقوى ظهور لهذا المنهج في فكر تمام حسان بين ما اقترحه **أنيس فريحة** الذي اعتبر كتاب "**مناهج البحث اللغوي**"[3] هو الكتاب الذي استطاع تمام من خلاله تمثيل هذا المنهج، في حين يرى **حلمي خليل** أن ذلك إنّما كان في كتابه "**اللغة بين المعيارية والوصفية**" المنشور سنة ***1957***م، يقول حلمي خليل "..**أمّا الكتاب الثاني الذي نعدّه من الكتب النظرية التي قدّمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث، بصورة أكثر دقّة وأكثر شمولية، فهو كتاب تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية**.."[4] فالكتابان كما يظهر من عنوانيهما فإنّ تمام يبني وجهة نظر التحليل الوصفي أولا في إثبات الأوضاع المتغيرة للغة العربية، وفي نقد التراث النحوي العربي، الذي يشكو بشكل مستمر من المعيارية وهو الأمر الذي أثقل كاهل المحلل اللغوي العربي بسبب عدم التفاته إلى الطابع الاجتماعي المميّز للغة، والذي يفرض عليها قوانين التطوّر والتغير، غير أنّ تمام حسان يرى بأنّ النحو العربي لم يأخذ في الاعتبار غير ما وقع عليه في عصر الاحتجاج، فهذا العصر كما يفهم من

---

1)- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي؛ دراسة في الفكر اللغوي الحديث**، ص***171***.

2)- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**. ص***225***

3)- أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**. ص***115***.

4)- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي**. ص***181***

كتابات تمّام أنّه الفاصل التاريخي[1] بين **مرحلة الوصف** التي اعتمدها علماء العرب الأوائل كأداة للبحث **وعصر المعيارية** كأداة للتعليم التي طبعت المرحلة الثانية والتي امتدت من سيبويه إلى الفترة المعاصر.

يقول تمام حسّان ".. **فطنت إلى أساس الشكوى هو تغلّب المعيارية في منهج حفه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرًا، وأنّ هذه المعيارية تتّضح في طريقة التناول كما تتضّح طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا تكاد تستثني منها إلاّ قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدراسات فقامت على الوصف في كثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية من ذلك كتاب سيبويه وكتابا عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.. فلما انتهى عصر الاستشهاد.. وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء..**"[2] وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في مصنفات النحو العربي الذي نتلقاه عن كتب التراثيين والعمل على الفصل بين كتب تناولت مباشرة تحليل المواد اللغوية العربية ومصنفات أكثرت في الكلام عنها آخذة في التباعد بين شرحها وتعليمها وتفسيرها وتفسير تفاسيرها وإعداد الحواشي وحواشي الحواشي والشروح واستنتاج واستخلاص طرائق الاستقراء وفهم مناهجه والاستعداد لنحو جديد يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والتطويرية له.

غير أنّنا نرى بأن الكتاب الحقيقي الذي جعل من تمام حسان الأطروحة الأكثر أهمية والأجدر بالانتباه والأحسن مزجا "..**بين وصف اللغة العربية والمنهج البنوي الحديث هو كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي نشره سنة 1973م..**"[3] ومن خلال هذا الكتاب سيطلق تمام حسان مشروعا نقديا لكل دراسة أو تفكير سبقه على حدّ تعبيره[4] وبالرغم من هذا التميز الاستثنائي إلاّ أنّه قد أرغمه منهجه الذي كان ضحية له التعرض إلى تجاوز أهم مقولة تراثية إنبنت عليه النظرية اللغوية العربية وهو مبدأ العمل، ممّا جعل كثيرًا من النقاد يشكون في نوايا تمام حسان من النظرية اللغوية العربية التقليدية، ويسارعون في وصفه بالحداثي المتنكر للتراث.

ومع هذا يرى أغلب النقاد أنّ القيمة العلمية لمؤلف تمام حسان "**اللغة العربية معناها ومبناها**" في الدرس اللغوي العربي الحديث لا تختلف عن قيمة كتاب سيبويه في القرن الثاني للهجرة، وإن كان بعضهم لم يصرح بذلك، وإنّما يرى في هذا شيئا من المبالغة، إلاّ أنّ لهذه المقابلة اللطيفة مبررات موضوعية تجعل منه موسوعة علمية

---

1)- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي** ، *182* بتصرف

2)- تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**. ط*4*، عالم الكتب، القاهرة، مصر، *2000*م، ص*12*

3)- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنوي**، ص*183* بتصرف

4)- تمام حسان، اللغة **العربية مبناها ومعناها**. ص*9*

في مختلف علوم اللغة العربية من أصوات إلى نظامها الذي يأخذ –مع تمام حسان– بنية شكلية محدّدة قابلة للوصف والتحليل إلى التصريف الذي يكشف فيه عند تناوله عن وجود ".. **خلل واضح في تقسيم القدماء للكلم لذلك ارتأى اقتراح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتباري المعنى والمبنى، وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياته**.."[1] لينتهي به هذا التقسيم السباعي الآتي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة،[2] بناء على جمع المباني والمعاني معًا، وعلى نحو أفقي متوازن، ثم يأتي النظام النحو الذي سيجعل منه أهم النظريات التي عُرف بها، ليقترح بدلا عن العامل –كما أشرنا سلفا– الذي ساد كل الدرس النحوي العربي التقليدي تقريبا باستثناء ابن مضاء القرطبي، وفق ما سماه بـــ"**نظرية تضافر القرائن**" غير أنّ الفرق بينها هو أن ابن مضاء رفض مقولة العامل لدواعي غير علمية في حين أن تمام حسان يرى بقصور هذه المقولة وافتقارها إلى أدوات أخرى، والفرق شاسع بين الرفض والبديل.

إنّ تمام حسان قد أشار من الوهلة الأولى، وإن كانت الفكرة قد تخمرت في رؤاه منذ مرحلة "**المناهج**" ولكنّها لم تكن جاهزة بعد إلاّ مع كتابه "**اللغة العربية معناها ومبناها**" حيث يقول: "..**وإذا كان العامل قاصرًا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإنّ فكرة القرائن تزع الاهتمام بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام**.." فالدعوة إلى إبطال مقولة العامل من شأنها إعادة النظر في كل حيثيات النظرية النحوية العربية، ومن مبرراته أنّ "..**المعاني النحوية تتسم بالتعدد والاحتمال ولا تتّضح إلاّ بواسطة القرائن**.."[3] أمّا المعجم العربي فإنّه بدوره لم يكن بمنأى عن إعادة نظر وفق متطلبات عصرية لا تشبعها المناهج التقليدية التي بنت معجمات كثيرة ومتعددة ومجالات متنوعة، ولكن فيها من العيوب والنقائص ما يحتاج معها إلى مراجعة، وبشكل خاص اعتباره نظاما لا يختلف عن الأنظمة الصوتية والدلالية والنحوية.. السابقة، وإنما هو قائمة من الدوال تحيل على المدلولات يقول: "..**أمّا المعجم فهو -وإن كان جزءًا من اللغة- فليس نظاما وإنما هو قائمة من الكلمات ذات المعاني المتباينة غير المتقابلة بالضرورة**.."[4] ويكون بذلك قد حاول من خلال تبنيه للوصفية التقريرية إعادة طرح نظرية لغوية جديدة وشاملة تأخذ في أبعادها العلوم اللسانية للغة العربية وفق نظرة نقدية تحليلية تعمل على تجديد الفكر اللغوي الحديث والمعاصر.

---

1)- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**. ص*234*

2)- تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**. ص*90*

3)- حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**. ص*50*

4)- تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**. ص*10*

غير أنّ تلقي هذا الفكر الذي يطرحه تمام حسان قد صاحبه نوع من عدم الرضا خصوصا من المدرسة التراثية لكن الغريب أن يعلق حسن خميس الملخ على فكر تمام متهما إياه بنوع من الازدواجية [***le double discoures***] حيث يقول: "..**وعندما وصلت آثار النظرية التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب، فتمام حسان الذي كان يقول سنة *1957*م، نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل عاد عن شيء من رأيه سنة *1978*م، وقال: يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبّق على اللغة العربية ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله، وذهب في سنة *1984*م، إلى أبعد من ذلك فقال: من مظاهر الطاقة النفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته..**"[1] فاعتراف تمام هذا من شأنه أن ينسف كل جهوده التي دأب على بلورتها على امتداد نصف قرن، لكن بالعودة إلى مؤلف آخر يبدو أنّه قد غاب عن الملخ أو أنه قد تجاوزه عمدًا، نجد أنّ تمام حسان مازال مصرًا على آرائه ووفّيا لمبادئه وبشكل خاص "**نظرية القرائن**" التي قام عليها مؤلفه السالف، حيث يقول: "..**إن فضية العامل الإعرابي في النحو موضع اعتراض..**"[2] وهذا القول الذي يعدّ امتدادًا لفكره السابق قد نشره العلوي والعناتي في حوراهما مع تمام حسان سنة (*2009*م) في حين أنّ التعليق السابق للملخ قد نشر سنة (*2000*م) وعلى حداثة الكتاب الأول يمكن التساؤل عن عودة تمام بعد عودة إلى مواقفه العلمية القديمة؟ أم أنّ القراءة والتأويل مازالا يستنطقان النصوص بالأشكال الذاتية التي تغلغلت من الخطاب اللساني النهضوي؟

ثانيًا؛ الاتجاه التأصيلي في الدرس اللساني العربي الحديث: لقد سبقنا الحديث على هذا المنهج وانتهينا إلى أنّه كما يظهر من تسميته تأصيل وتأسيس للتّراث العربي، حيث يؤمن أصحابه بوجود نظرية لغوية علمية في التّراث العربي القديم تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها فقط وإعادة تفعيلها وتقديمها، وينبني سعيهم هذا على مقابلة التّراث أو بعض محاوره ومقولاته بالنظريات اللسانية الغربية أو في بعض من آرائها، وهذا ما نلتمسه في مؤلفات **نهاد الموسى** وبالتحديد في مقابلاته بين الاعتراضات البنوية عند تشومسكي والأصول التي رسمها سيبويه والناتج الحاصل عليه من ذلك "..**أن مجمل استدراكات تشومسكي على البنويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في (باب اللفظ للمعاني) من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنويين أنّهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فضلّ عنهم أن يفسروا بذلك جملا لها تراكيب خارجي واحد، ولكن معانيها مختلفة، وجملاً لها تراكيب خارجية مختلفة ولكنها ذات معنى واحد، ويقول سيبويه في مطالع ذلك الباب.. اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف**

---

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**. ص*287*

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**. ص*50*

المعنيين، واختلاف اللفظتين والمعنى واحد، واتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين.."[1] فنهاد الموسى هنا يأخذ بجزء النظرية التوليدية التحويلية وبعض الأصول التي استقر عليها علماء التّراث العرب وعلى رأسهم سيبويه، ثم يقرّ بأفضلية السبق وقرابة التشابه بينهم، غير أنّ نهاد الموسى في طرحه هذا قد عرض آراء كثير من علماء التّراث مثل ابن جنّي والبرّاني والجواني وابن هشام على محك نظريات المدرسة التوليدية بمختلف تطوراتها -المنهجية والعلمية- التي انتهت في الأخير إلى التوسع لتشمل الجوانب الصوتية والدلالية والمعجمية من المراحل اللاحقة لها.

كلّ هذا كان تحت هدف واحد أنّه "..**بعسف في تجريد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحاته الخاصة ومنهجه الداخلي..**"[2] ولكن ما لم ينتبه إليه نهاد الموسى أنّ في عزل هذه المفاهيم والمقولات سواء العربية منها أم الغربية فيه نظر؛ وليس يرجى من ورائها أي نتيجة علمية، وإنما كان لذلك أن يكون على منفعة ترتجى لو أنّه قام بمقابلة الفكرين بكلّ سياقاتهما المعرفية والمنهجية التي سيضطلع بها باحث آخر فيه من التمييز ما فيه، وهو العلامة **عبد الرحمن الحاج صالح** صاحب أهمّ المؤلفات القيمة التي بنت هيكل اللسانيات العربية المعاصرة.

أمّا عبد الرحمن الحاج صالح فقد كان أكثر عمقا في طرحه وقسوة على نفسه في منهجه؛ إذ شرع في حواره الحفري الشمولي مع التّراث بتحديد خطوات إبستمولوجية ومنهجية دقيقة، لإعادة تركيب المقولات العلمية القديمة وفق المفاهيم المتداولة في تلك الأزمان فنظرته لم تهدف ".. **إلى إعادة قراءة التّراث العربي، فحسب وإنّما بدراسة إبستمولوجية دقيقة لمفاهيم النحاة وتصوراتهم وطرائق تحليلاتهم** .."[3] ويتجلى ذلك في تحديده للأصول الضرورية التي يتوجب على أي باحث لساني عربي حصيف أن يلتزم بها التزامه بقواعد استعمال اللغة، وأن يطيل فيها النظر ولا يتسرع في استعجال النتائج:[4]

أ- فيما يختص الرواية ومدى ثقة الباحث فيها؛ ويرى بأنّ ذلك لا يتمّ بالشكل المطلوب إلاّ إذا اجتمعت الضرورات الآتية:

---

[1]- نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص*46/47* بتصرف.

[2]- خميس محمد حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص*224*، بتصرف

[3]- المرجع السابق، ص*247*، بتصرف.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**. من ص*9* إلى *22* بتصرف، وقد أطلنا في هذا الاقتباس المتصرّف فيه لأهمية هذه الخطوات عند كلّ باحث سواء أكان في النصوص التراثية أم في النظريات اللسانية الغربية، وهو أشدّ ما نحتاج إليه في هذه العملية.

√ ضرورة الرجوع إلى ما قال به العلماء بدقّة؛ أي النص الصريح.

√ ضرورة الاعتداد في التصديق لما يروى.

√ ضرورة الاصطفاء للمصادر والمراجع وتخيّر ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته.

√ ضرورة الرفض لكل مصدر كمرجع للرواية إذا اتضح أنّ أكثره كذب.

ب)- فيما يختص بالفهم لما قصده بالفعل أصحاب النصوص:

← ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه.

← ضرورة التمسك بمبدأ التصفّح الكامل للنص الواحد.

← ضرورة اعتماد التحليل الاستنباطي للوصول إلى مقاصد النصوص.

← ضرورة الاعتماد على الاعتداد المستمر بعامل الزمان في تحوّل رواية العلماء.

← ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الغربية.

ج)- اعتماد طريقة المقارنة القياسية الدلالية.

د)- اعتماد التصفّح الدقيق للنظريات اللسانية.

ومن خلال هذه المبادئ والمنطلقات الدقيقة والصارمة يبدو جليا أن الحاج صالح يخالف نهاد الموسى – وإن كانا يدعوان إلى المنهج ذاته- ففضلا عن صقل المبادئ المناسبة لقراءة التّراث قراءة علمية عادلة ومقنعة ومتأنية تقوم على استبعاد أي رأي خارجي (لساني مؤقتا) أو داخلي (الشروح والنحاة المتأخرين والمتفلسفين وأصحاب الحدود وغيرهم) " .. **فقد اعتمد هذه الأصول بسبب ما لاحظه عند الكثيرين من المعاصرين العرب ومن غيرهم من الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم..**"[1] ولهذا فإنّنا نخلص في الأخير إلى أنّ الحاج صالح "..**قد بحث في الماضي وفي الحاضر فاتّخذ من الأوّل دليلاً على أصالة نظرية النحو العربي مع أنظار المدرسة التوليدية التحويلية، ولكن في النحو أنظارًا غير تحويلية فالأسبق هو الإقلاع عن بحث مسائل التأثر والتأثير لقلّة جدواها، والأولى عقد حوار مع كلّ المناهج الحديثة من غير حصر النحو العربي في منهج واحد بشرط إلاّ تكون المناهج الحديثة معيارًا لتقويم النحو العربي بل أساليب**

[1]- محمد خان، مقال"**الأستاذ الحاج عبد الرحمن صالح، وجهوده في بعث التراث اللغوي العربي**" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان ***2009***م، النسخة الالكترونية د.ص.

استئناس..."[1] ومازال تطبيق هذه الآراء والحدود المنهجية قليل جدًا في الوطن العربي في انتظار تجسيد مشروع الذخيرة اللغوية والمعجم التأثيلي واكتمال النظرية الخليلة الحديثة.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع أنه من الضرورة بما كان تمييز فرقتين داخل هذا المنهج، وهما: الفرقة التأصيلية المؤصلة وهم الذين حاولوا بناء نظريات تعيد إنتاج النظرية التراثية كما أسّسها مهندسو العربية ونقد للسانيات الحديثة في إطار بناء نظريات حقيقية مثلما فعل الحاج صالح في إطار البرنامج الخليلي الحديث على معايير العلم الصحيحة، من الفرقة الثانية التي لم تكلّف نفسها هذا العناء واكتفت بالظهور المناسباتي ببعض المقارنات الهامشية غير المؤسسة على مبادئ المحاورة والمثاقفة بين الصرحين العلميين، وبالتالي فإنّ هذه الفرقة قد أجّلت عن الناس الفهم الصحيح لكلا العالمين ومنعت العقل العربي من بلورة المبادئ التي تحتوي هذا الموضوع، عكس الحاج صالح وأتباعه الذين رفضوا انتفاء التراث من العلمية ولكنهم لم يمنعوا أنفسهم عن استخدام الوسائل العلمية الحديثة التي صقلتها اللسانيات العامة والحاسوبية في فهم التراث واستثماره.

ثالثًا؛ الاتجاه التفسيري في الدرس اللساني العربي الحديث: لقد تتبعنا –فيما سبق– وباختصار شديد المنهجين (**الوصفي التقريري والتأصيلي**) وانتهينا معهما إلى حقيقة مفادها أنّهما منهجان نقديان يحاولان جمع التراث اللغوي مع اللسانيات بطرائق مختلفة وبوجهات نظر متعدّدة، ليأتي المنهج الثالث ليعمّق مفهومي "**الوصف والنقد**" ويتجاوز الملاحظة والمسح الخارجي للغة العربية، ويتغلغل أكثر في بنية النسقية لهذه اللغة الطبيعية وهندستها النحوية، إلى محاولة بناء نحو جديد يتجاوز عيوب وتعقيدات وتعليلات النحو العربي القديم، ويطالب بتدعيمه بمختلف المكونات الأخرى كالدلالية والمعجمية وغيرها.

إنّ المنهج التفسيري (**التفسيرية**) في اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة منهجٌ نقدي بامتياز تتفاوت حدّة تمثّله من باحث إلى آخر؛ فمنهم من لم يكتف بنقد الموروث النحوي كما هو، وإنما حاول بناء نظام تركيبي مقابل له على نحو ما نجده مع **محمد علي الخولي** وبشكل خاص في كتابه (**قواعد تحويلية للغة العربية**) أو إعادة هيكلة التراكيب العربية كما طرحه **خليل أحمد عمايرية** في مؤلفه (**في نحو اللغة وتراكيبها**) أو في محاولة **مازن الوعر** الذي حاول الجمع بين النظريات النحوية والدلالية العربية مع النظرية التوليدية التحويلية وتدعيمه ببرنامج ثالث هو الدلالة التصنيفية لولتر كوك وبوسطال وتشيف في كتابيه (**نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية**

[1]- خميس محمد حسن الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص*251*، بتصرف.

في اللغة العربية)، و(**قضايا لسانية حديثة**).. وغيرهم، وكل هذه المحاولات قد تميزت بنوع من المرونة في التعامل مع هذه الأطراف، لكن أشهر من يمثل هذا المنهج وبصرامة هو الباحث المغربي "**عبد القادر الفاسي الفهري**" .

ينطلق فهم عبد القادر الفاسي الفهري في تحديده للمنهج اللساني من بناء عقلي صوري يطمح إلى ربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة وبقيود خاصة، تكوّن مجموعة منسجمة من الأحكام المعقولة والمقبولة نظريًا وتطبيقيًا يحكمها في الأخير مبدأ التفسير ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية أو مجموعة من المسلمات نستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية،[1] ومن هنا يبني فهما آخر يتعلق بمحاولته وسعيه إلى تجاوز الوصفية والتقريرية ليتوجه نحو بناء موقف شامل يفسر النظام النحوي ومفاهيمه التي يقوم بها، مثل تفسير الحالات الإعرابية والتطابق والتقدير والحذف والزمن..[2] ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدّي واللزوم وصيغة الفعل، وتجدر الإشارة إلى أن المعجم عند الفهري يشمل مختلف الأنظمة الصرفية والصوتية وشيئا من النحوية،[3] وفي هندسته لنظرية نحوية وظيفية جديدة ينطلق من مجموعة من الحدود والمبادئ التي يروم بها تصحيح مسار البحث اللساني العربي، ومن بينها:[4]

أ)ـ التراث اللغوي العربي القديم غير ضروري لوصف اللغة العربية الحالية.

ب)ـ في حالة توظيف التراث اللغوي في وصف اللغة العربية يجب التمييز بين نسقين هما (**الأصول القديمة والأصول الحديثة**)، وبين (**اللغة العربية القديمة والحالية**) ولا يجوز الخلط بينهما.

ج)ـ يجب إعادة النظر في الآلة الواصفة عند القدماء التي ليس لها أي امتياز بل ليست لائقة في كثير من الأحوال.[5]

د)ـ نقد المنهج الوصفي بل عدم المطالبة بتطبيقه لقصوره عن توفير تحليل تفسيري للغة العربية.[6]

---

(1)- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**. ص***252***

(2)- عبد القادر الفاسي الفهري، "**التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق؛ تحليل وظيفي**" مجلة اللسانيات، العدد (*7*) الجزائر: ***1997*** مركز البحوث العلمية والتقنية لتراكيب اللغة العربية، ص***81***

(3)- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي**. ص***252***

(4)- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**. دط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ***1982***م، ص***61*** بتصرف.

(5)- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**. ص***61***

(6)- نعمان بوقرة، "**اللسانيات التوليدية التحويلية واتجاهاتها الحديثة؛ دراسة وصفية تحليلية**" مأخوذ عن الموقع الالكتروني الآتي: ***http://www.arrafid.ae/arrafid/p12_3-2011.html 20.58***

هـ)- نقد الوصفية العربية لجزئية نظرتها وعدم تقديمها للبدائل اللسانية المعوضة لرفض العلّة والتقدير والعامل النحوي.

أمّا مازن الوعر فقد كانت انطلاقته من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة واللسانية الحديثة من التوليدية إلى الدلالية بمختلف تطوراتهما النظرية والمنهجية وكانت نتيجة هذا السبر، ملاحظة مجموعة من التشابهات والتماثلات بينهما، وهذا التشابه أدّى –في الأخير– إلى قيام تصوّر عام حول المسألة اللغوية بين هذه المناهج، ومن –هنا– بدأ التفكير في تنبع إمكانية تفسير منهج بمنهج آخر، مثلا: **تفسير منهج العرب القدامى بالمنهج التوليدي**، كما أدّت إلى صياغة مجموعة من الفرضيات التي أخذت تتوجّه إلى صياغة أنموذج جديد في آلية البحث والتفسير في اللغة العربية، وإذا كان ذلك –كذلك– فإنّ الفرضيات التي يمكن تلخيصها في هذا المجال، هي:

أ)- لقد أدرك مازن الوعر التشابه بين العلاقات التركيبية على مستوى التمثيل المقدّر (**البنية العميقة**) عند علماء العرب القدامى في وضع علماء اللغة القدامى من: الخليل بن أحمد سيبويه وابن جنّي والأستراباذي، بشكل مشابه مع تلك الأوصاف التي قدّمها تشومسكي في اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية –وبشكل أعمق– في مرحلتها الثانية والثالثة التي جمعت بين النحوية والدلالية والمعجمية والصوتية.

ب)- إنّ الضوابط المفروضة على التراكيب العربية للحدّ والتقليل من قوّة القواعد النحوية (**كالضوابط المفروضة على التراكيب الاستفهامية والشرطية والظرفية والبناء للمجهول والمعلوم..**) تشبه الضوابط المفروضة على القواعد النحوية التوليدية التحويلية التي كان قد وضعها العالم اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي في الفترة الممتدّ بين (***1971***-***1973***م).[1]

ج)- إنّ تحديد العرب القدامى للقواعد التوليدية والتحويلية للتراكيب العربية لا يختلف كثيرًا، بل يكاد يكون متشابهًا مع مفهوم القواعد التوليدية التحويلية في النظرية اللسانية التي وضعها تشومسكي.

د)- إنّ مفهوم الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية التي تهدف إلى مزج العملية النحوية البلاغية لخاصية التقديم والتأخير في الجملة العربية وفق منطق النظرية النحوية العربية القديمة، يشبه هدف التقديم والتأخير في التراكيب الكلّية[2] (**العامة**)، في النظرية اللسانية الغربية يقول مازن الوعر: "..**فالعالم اللساني –سيمون دبك- عام:**

---

[1]- مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**. ص*67*.

[2]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**. ص*44*.

(1978م) في نظريته المعروفة بـ"اللسانيات الوظيفية" ثمّ العالم اللساني الأمريكي تشومسكي في نظريته المعروفة بـ"اللسانيات التوليدية التحويلية"، إنّما بشبهان في مفهومهما للتقديم والتأخير العالم اللغوي العربي: عبد القاهر الجرجانيّ؛ ذلك لأنّ أهمّ عنصر يُعنى ويهتمّ به هو العنصر المقدّم على بقية العناصر الأخرى في التراكيب اللغوية.."[1].

هـ- إذا استطاعت اللغة العربية التجاوب للنظرية التوليدية التحويلية، فإنّ أهمّ فكرة يستطيع مازن الوعر البرهنة عليها هي:

إنّ المبادئ الخاصة باللغة العربية والتي تقتصر –فقط– على هذه اللغة ستسهم في تطوير المبادئ العامة للنظرية اللسانية الحديثة، وبالتّالي: **قدرة النظرية اللغوية العربية على إفادة اللسانيات والبحث اللساني العالمي والكلّي**، وقد وُفِّقَ الوعر في البرهنة على هذه الفكرة الأمر الذي أعاد الاعتبار لجهود علماء العرب الأفذاذ، ويصبغها بصبغة عالمية وحديثة، هذه الحقيقة التي عبّر عنها العالم اللساني الأمريكي "**مايكل بريم**" و**تشومسكي** بعده، وقد سجل (**بريم**) تعليقًا يلخّص كلّ تلك البحوث التي أجراها على (**الصوتيات العربية**)، حيث قال: "..**أعتقد أن النحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتّع به النحاة العرب في تحليلاتهم لبنية اللغة العربية [...] وأحب أن أقول: إنّ عملي هذا إنّما استمدّ إلهامه من الروح العلمية لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد "الأصل" أو النموذج العميق للغة العربية**.. "[2]، وحقيقة هذا القول لا يعيد المجد الغابر لشيوخ العربية ولكنه من جهة أخرى لا يبتعد عمّا قصده تشومسكي عندما قال: "..**لقد كنت مهتمًا بالتراث العربي والعبري في فترة العصور الوسطى .. التي دخلت فيما بعد في نظريتي الصوتية والنحوية التركيبية**[3]"، كما أنّنا نلاحظ –أيضا– اعتراف تشومسكي بقيمة النظرية اللغوية العربية في التعليق الذي سجّله على رسالة دكتوراه التي تقدّم بها مازن الوعر إلى جامعة جورج تاون –واشنطن– عام: (**1983**م) عندما قال تشومسكي: "..**لقد دُهشت بشكل خاص بتلك التعليقات التي وردت في ثنايا هذه الدراسة، والتي قالها اللغويون العرب القدماء، إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهامًا قيّما جدًا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية، وبغض النظر عن العمل اللساني الحديث والمعقّد على التراكيب العربية والذي يبدو مهمًا جدًا..**"[4] وهذا يدلّ على الحاجة الملحّة التي تطرح

---

[1]- مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**. ص*68*.

[2]- مايكل بريم، الصوتيات العربية. رسالة الدكتوراه، معهد ماسشوستش [*M.I.T*] للتكنولوجيا: ***1970***م، ص*6*، نقلاً عن مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**. ص*115*. وقد كان عنوان رسالته في لغتها الأصلية على الصيغة التالية:

-Bram, M: &Arabic Phonology Implications for phonological theory and Historical Semantic& Unpublished Ph, D dissertation. M.I.T.

[3]- *Mazen Al-waer & On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar& Allsaniyyat, vol. 6 Algerian Institute, Algiers: 1982, p79-80*

[4]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**. ص *9*.

عند علماء اللسانيات الغربية إلى التعرّف على النظريات اللغوية العربية القديمة، وبالتّالي؛ فإنّ العلاقة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية هي علاقة تكاملية، تحتاج –فقط– إلى من يقدّمها تقديمًا علميًا مهذّبًا.

خاتمة: بالرغم من البداية المتأخرة والمتعثرة للدرس اللساني العربي في الفترة الحديثة والمعاصرة إلاّ أنّ اللسانيات العربية قد حرفت تحسينات عميقة وتطوّرات منهجية من شانها إفادة الدرس اللساني العام بما يطوّر في المخابر ودور العلم الأكاديمية، واليوم فإنّ المكتبة اللسانية العربية تشهد على مؤلفات وأعمال علمية ذات صيت عالمي، كما هو الحال ع الحاج صالح والفاسي الفهري وتمام حسان، ونقترح هذا الجدول لمقارنة الأعمال المقدّمة في النصف الثاني من القرن الماضي، والتي كان لها الأثر الجليل في وضع العقل اللساني العربي في السكة المناسبة.

الرواد	عبد الرحمن الحاج صالح	أبو هاني تمّام حسّان	عبد القادر الفاسي الفهري
المنهج	المنهج التأصيلي	المنهج الوصفي التقرير	المنهج التفسيري
المؤلفات (الكتب)	* بحوث ودراسات في علوم اللسان * بحوث ودراسات في اللسانيات العربية * السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. * الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية. * منطق العرب في علوم اللسان. * البنى النحوية العربية	*اللغة العربية معناها ومبناها * الأصول * مناهج البحث في اللغة *الخلاصة النحوية * التبيان في روائع القرآن * الفكر اللغوي الجديد *اجتهادات لغوية * حصاد السنين	* اللسانيات واللغة والعربية * المعجم العربي. * البناء المتوازي. * المعجمة والتوسيط * ازمة اللغة العربية في المغرب. * اللغة والبيئة أسئلة متراكمة. * معجم المصطلحات اللسانية. *ذرات اللغة العربية وهندستها.
المقالات	أزيد من واحد وسبعين مقالا علميًا	أزيد من خمسين مقالا علميًا	أزيد من عشرين مقالاً علميًا
الجوائز	ثلاث جوائز دولية	أربع جوائز دولية	جائزتان دوليتان